محضر الجلسة 369

التاريخ: الثلاثاء 21 شوال 1424 (2003/12/16)
الرئاسة: السيد محمد فاضيلي الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة إلا عشر دقائق بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد محمد فاضيلي رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم،
بسم الله أفتتح هذه الجلسة.
السيد الوزير،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،
عملا بأحكام الدستور ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس سنتناول في هذه الجلسة الأسئلة الشفوية وأجوبة الحكومة وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد محمد سعدون أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،
السيد الوزير،
الأخت، الإخوة المستشارين،
الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها المجلس ابتداء من 9 دجنبر إلى غاية 16 منه: عدد الأسئلة الشفهية: 24، عدد الأسئلة الكتابية: 1.
ثم توصلت رئاسة المجلس من الأمين العام للمجلس الدستوري بقرار رقم 548/03 م.د بشأن الطعن الذي قدمه السيد المختار القادري بوتشيش ملتمسا فيه إلغاء انتخاب السيد يحيى يحيى عضوا في مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء غرف الصناعة التقليدية للجهة الشرقية على إثر الاقتراع الذي أجري يوم 6 أكتوبر 2003 وتم الإشهاد على تنازل السيد المختار بوتشيش عن طلبه الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.
سنشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، عددها 11 في البداية لدينا خمس أسئلة آنية، السؤال الأول يهم قطاع العدل والأسئلة الأربعة المتعلقة بقطاع التجهيز والنقل، أما بقية الأسئلة فإنها تهم قطاع العدل وقطاع الطاقة والمعادن وقطاع البيئة.
أعتقد أن السيد وزير العدل لم يصل لحد الآن إلى هذه القبة فسنبدأ بالأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز، فالسؤال الأول الآني يتعلق بموضوع الفيضانات الأخيرة التي عرفتها بلادنا، نستأذنكم في إعطاء الكلمة للسادة المستشارين واضعي الأسئلة لطرح أسئلتهم وفي أعقاب ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة والرد على مختلف ما سيرد من تساؤلات واستفسارات.
أول سؤال آني يتعلق بالموضوع والموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مخلفات الفيضانات الأخيرة للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، علي سالم الشكاف، يحيى يحيى، محمد رضا بوطيب وعلي أيت المودن. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار :

السادة المستشارين المحترمين،
كما هو معلوم، عمت أمطار الخير والبركة جل أنحاء المملكة مما يبشر ببداية موسم فلاحي مهم لهذه السنة، إلا أن تهاطل الأمطار هذا أدى إلى حدوث فيضانات خلفت أضرارا مادية جسيمة مست بشكل كبير البنية التحتية الطرقية للعديد من مناطق المملكة وبصفة خاصة منطقة الشمال الشرقي ومدن كل من خنيفرة وبني ملال وسيدي يحيى وسيدي قاسم، هذه الفيضانات كشفت عن مدى هشاشة البنية التحتية وأرعبت سكان المناطق المتضررة، بل لقد أدت إلى تشريد العديد منهم في عجز تام من الحكومة عن اتخاذ تدابير استعجالية فعالة وناجعة من أجل تفادي وقوع الأضرار المادية والبشرية وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بضرورة تصريف مياه الأمطار بطريقة جيدة وإصلاح وإعادة بناء بعض القناطر وكذا إنجاز المسالك والمنافذ لصرف المياه من أجل وقاية المدن والقرى من خطر الفيضانات وإبرام شراكات مع الجماعات الحضرية والقروية وتقديم الدعم لها لتساهم في التخفيف من حدة آثار هذه الفيضانات وانعكاساتها الكبيرة على الشبكة الطرقية والمنشآت العامة والمساكن الخاصة.
لذا نسائلكم السيد الوزير حول سبب هشاشة البنيات التحتية التي تتضرر كلما تساقطت الأمطار، كما نسائلكم عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الإضراب.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، إذا سمحتم سنعطي الكلمة للسؤال الآني الثاني ليتولى السيد الوزير الإجابة عنهم جملة وتفصيلا في نهاية الأسئلة.

السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول الأضرار الجسيمة التي أصابت إقليم الشاون من جراء الأمطار الطوفانية الأخيرة للمستشارين المحترمين السادة حميد المودن، محمد جوهري والصوالحي بوزكري.

الكلمة للأستاذ المودن.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الرئيس، نزلت على إقليم شفشاون خلال الأسبوع الأخير من شهر نونبر أمطار طوفانية تسببت في موت طفلة جرفتها المياه وفي خسائر مادية كبيرة وفقد المواطنون بسببها خاصة في جماعة أونان وكذلك في بعض الجماعات الأخرى كبني رزين وبني اسميح ووزكان منازلهم وممتلكاتهم وأمتعتهم وحيواناتهم وتعرضت التجهيزات الأساسية من طرق ومسالك وقناطر وكهرباء بالجماعات السالفة الذكر إلى الإتلاف الشبه التام، ورغم المجهودات المتواصلة والجبارة التي قامت بها السلطات المحلية تحت إشراف السيد عامل الإقليم تبقى إمكانياتها محدودة أمام قوة الأمطار الجارفة وهول الخسائر التي أحدثتها.

وإن سكان الجماعات السالفة لازالت إلى اليوم تعيش في عزلة تامة ولازال بعض المواطنين المتضررين يعيشون في العراء نتيجة الدمار الذي لحق منازلهم. لذلك نسائلكم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة عن إمكانية تحقيق الظروف المعيشية وإعادة الحياة العادية لهؤلاء المواطنين كما نسأل عن إمكانية استعجالية لمساعدة هؤلاء السكان ونعتبر السؤال عبارة عن مد يد المساعدة وخصوصا في فك العزلة عن هؤلاء السكان وعن هذه المداشر التي مازالت منذ 18 شهرا إلى اليوم لم تذهب إلى السوق ولم تشتر القوت اليومي لها.

السيد الوزير، رجاؤنا أكيد وملح لفك العزلة فقط عن هؤلاء المواطنين وشكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السؤال الآني الثالث موجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول الفيضانات التي تعرفها بعض أقاليم المملكة للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، محمد اطريبش، عبد الصمد عرشان، عبد السلام الودي، محمد السلامي ومحمد أوخيار والميلودي عفوت، محمد العقاوي، ميلود ناصر وأحمد الكور. فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا.

السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

من المعلوم أن بلادنا تعرف هذه الأوان تساقطات مطرية مهمة تشمل جل مناطق المملكة استبشر بها المواطنون عموما والفلاحون بصفة خاصة. هذه التساقطات أبانت على هشاشة البنية التحتية بوضوح حيث أن عدة طرق وقناطر ومسالك طرقية تم إتلافها.

وفي هذا الإطار نود أن نسأل السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي سوف تتخذها وزارتكم لمواجهة مثل هذه الحالة التي أصبحت تتكرر كل سنة.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، السؤال الآني الرابع في نفس الموضوع موجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مخلفات الفيضانات للمستشارين المحترمين السادة محمد المنصوري، عبد القادر أقوضاض، شعيب حميدوش، حسن أبوالعز، عبد الحميد البوجادي وعبد الله أبوزيد، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

السي عبد القادر أقوضاض.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

عرف المغرب والحمد لله منذ سنتين أمطار الرحمة والخير التي تهاطلت على بلادنا بعد سنوات متواصلة من الجفاف التي أثرت سلبا على الفلاحة وبالتالي على الفلاحين، فكما يعلم الجميع فإن هذه الأمطار المباركة نتجت عنها فيضانات مهولة تسببت في خسائر جد

جسيمة في البنيات التحتية وذلك في عدة أقاليم من المملكة أذكر منها الأقاليم التالية: خنيفرة، الحاجب، إفران، بني ملال، الناظور، الحسيمة ومناطق أخرى.

فالبنسبة لإقليم خنيفرة عرفت فيه جماعة القباب وجماعة بومية وجماعة أم الربيع ومريرت فيضانات بحيث أغرقت المياه المنازل وكذلك مقر الدرك الملكي والرقابة المدنية في مريرت وهكذا فإن ارتفاع منسوب المياه أدى إلى عزل جماعة أم الربيع، حيث قطعت الطريق الرابطة بين هذه الجماعة ومريرت وأصبح التواصل غير ممكن بل ومستحيل، كما أنها عرفت إتلاف المحصولات الزراعية بعد اقتلاع الأشجار من غلتها، كما تحطمت القناطر الموجودة على نهر أم الربيع مما أدى إلى استحالة عبور النهر، الشيء الذي يضطر معه المواطنون القاطنون على ضفتي النهر قطع مسافة تقدر ب 45 كيلومتر على الدواب من أجل الوصول إلى ضفة أخرى، كما أن جبل القباب أصبح على وشك الانهيار مما يثير مخاوف السكان وقلقهم زيادة على انهيار ثلاثة قناطر وتردي حالة الطرق ومن بين الجماعات المتضررة أيضا جماعة بومية، حيث انهارت الطرق المؤدية إليها وأصبح السكان في الجبال في عزلة تامة بدون مأوى ولولا تدخل رجال الوقاية المدنية والسلطات المحلية ورجال الدرك الملكي لكانت الكارثة أكبر والخسائر أفظع، بحيث كان التدخل متواصلا ليل نهار.

أما بخصوص الفيضانات التي عرفها إقليم الناظور والحسيمة فكانت خسائر كبيرة أيضا في البنية التحتية وسجلت إصابات في الأرواح، حيث بلغت 15 قتيلا مابين الناظور والحسيمة بالإضافة إلى الخسائر التي أصابت التجهيزات والبنية التحتية بإقليم الناظور كالطرق والمسالك والتجهيزات الهيدرو-فلاحية التي عرفت هي أيضا خسائر جسمية جراء الأضرار التي أصابت القناة الرئيسية للمنطقة السقوية التي تجمع ما بين صبرا و بوعارك والكاريت بسبب انجراف الأوحال.

كما عرف أيضا مصرف مياه الشرب لقرية حاسي بركان خسائر تسببت في انقطاع وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب لمدة أيام. وقد عرفت بعض المناطق كبوعارك وزايو وكاريت عزلة تامة بسبب تدهور المسالك الطرقية التي تربط بين السكان والمدن وتحطم الكثير من القناطر التي هي همزة وصل بين الساكنة والقرى. مع العلم أنه في هذا السياق سجلنا بكل أسى وأسف عدم تحرك وزارة التجهيز ولامبالاتها اتجاه هذه الكارثة الخطيرة رغم إشعاركم من طرف رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية السيد المنصوري.

ولذا نود السيد الوزير معرفة التدابير المستعجلة التي تتخذها الحكومة لاستصلاح الأضرار الناجمة عن هذه الفيضانات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة عن هذه الأسئلة الأربعة المتعلقة بالفيضانات التي عرفتها بلادنا مؤخرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

سأجيب عن هذه الأسئلة في شطرين: شطر عام سأتناول فيه الانعكاسات المترتبة عن التساقطات المطرية والإجراءات المتخذة من طرف الوزارة ضمن اختصاصاتها والشطر الثاني خاص يتطرق للإجابة على بعض التساؤلات المحلية التي جاءت في أسئلة السادة المستشارين.

لقد أدت التساقطات المطرية الاستثنائية التي عرفتها المملكة مابين 17 نونبر و 9 دجنبر 2003 والتي تعدت في بعض الأقاليم كالحسيمة والناظور وتازة وشفشاون 200 ملم خلال 24 ساعة إلى حدوث فيضانات أدت إلى 77 انقطاع، همت تسع طرق وطنية، 12 طريق جهوية و21 طريق إقليمية.

ولقد شملت الأضرار التي لحقت بهذه الشبكة الطرقية جوانب الطرق وبعض الردم المؤدية إلى منشآت تصريف المياه وإلى انجراف التربة والأحجار على الطريق وكذلك إلى غمر المياه الطريق في المناطق المنخفضة، إضافة إلى جرف أو إلحاق أضرار عشرة قناطر بكل من إقليم الناظور: قنطرتان، الجسيمة: قنطرتان، تازة: خمس قناطر والشاون قنطرة واحدة.

وقد مكنت الأشغال الاستعجالية التي قامت بها مصالح الوزارة بالنقط المتضررة من فتح غالبية الطرق التي عرفت انقطاع أمام حركة السير في ظرف لا يتعدى معدله ثلاث أيام.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تسجل أية حادثة سير مترتبة عن هذه الفيضانات أو عن هذه الأضرار خلال فترة هذه الفيضانات بالشبكة الطرقية المعهود بوزارة

التجهيز والنقل تدبيرها وصيانتها بفضل تجند ويقظة المصالح الخارجية للوزارة التي عملت على وضع وتعزيز علامات التشوير وتجهيزات السلامة الطرقية، كما اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات لمنع وتحويل حركة السير بالنقط المتضررة بالتنسيق مع السلطات الإقليمية ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني، كل هذا مع إخبار مستعملي الطريق بواسطة وسائل الإعلام بالطرق المقطوعة والمفتوحة.

وإضافة إلى ذلك تقوم هذه المصالح بمساعدة باقي المتدخلين عندما يتعلق الأمر بأضرار داخل المدن وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة وإذا ما طلب منها ذلك.

وبخصوص هشاشة الطرق ولنؤكد للسادة المستشارين أن إنجاز الطرق يتم حسب المعايير المعمول بها من حيث التصميم وجودة الإنجاز، ذلك أن تصميم البنيات التحتية الطرقية يتم اعتمادا على اختيار عقلاني لمستوى التساقطات والفيضانات التي ستتحملها هذه البنيات، علما أنه من الناحية النظرية يمكن تصميم بنيات تحتية تتحمل فيضانات استثنائية من حجم الفيضانات التي عرفتها مناطق الشمال خصوصا في هذه الفترة ولكن هذا بتكاليف مالية باهضة جدا لا يعمل بها حتى في الدول الغنية.

ومن جهة أخرى فإن الأشغال المنجزة تستجيب لعدة معايير تضمن جودتها الدراسات المدققة لمسطور وجهد تقنية التربة ومنشآت التطهير كما أن الصفقات تسند إلى مقاولات مصنفة بشفافية طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.98.84 الصادر بتاريخ 30 دجنبر 1998. كما تتم متابعة مراقبة الأشغال من طرف مختبرات مختصة ومن طرف كذلك مصالح الوزارة للتأكد من تطبيق مقتضيات كناش التحملات كما تتواجد خليات بالوزارة تقوم بالمراقبة البعدية للمشاريع المنجزة audit للتأكد من جودتها ونجاعتها.

وبالنسبة للشطر الثاني من السؤال أوضح بالنسبة لإقليم الحسيمة أنني قمت بزيارة لهذا الإقليم كما قمت بزيارة لإقليم الناظور على إثر الفيضانات الأخيرة، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية محليا أهمها :

1 - إعادة بناء منشأتين على واد بني بوفراح إحداهما مؤدية إلى السوق الأسبوعي والثانية لمركز طريس، حيث تم تفويت الصفقة المتعلقة بإنجاز دراسة هذا المشروع أو هذه القنطرة يوم أمس 15 دجنبر 2003.

2 - برمجة توسيع وتقوية الطريق الإقليمية رقم 5205 الرابطة بين المدار المتوسطي وكلاريس مرورا بمركز الطريس على طول 8 كيلومتر.

3 - إعادة بناء قنطرة على واد غيس النقطة الكيلومترية 29 زائد 500 بالطريق الإقليمية 5207 الرابطة بين بني احديفة وزاوية سيدي عبد القادر.

وكحل استعجالي سيتم بناء رصيف مغمور، حيث تم تفويت الصفقات المتعلقة بالأشغال المعنية بالأمر وبالدراسة كذلك يوم أمس يوم 15 دجنبر 2003.

أما فيما يخص إقليم الشاون فإن أضرار الفيضانات والتساقطات المطرية همت بالخصوص ثلاث طرق إقليمية وهي:

- الطريق الإقليمية رقم 4105 الرابطة بين دار قوباع وواد لاو، عرفت هذه الطريق انجراف التربة وتساقط الأحجار بالنقطة الكيلومترية 30 زائد800 بتاريخ 4 دجنبر 2003. ولقد قامت مصالح الوزارة بالإقليم بالتدخل الفوري، حيث تمت إعادة فتح هذا الطريق يوم 7 دجنبر 2003.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقع متميز بعدم استقرار تربته، مما يؤدي في كل سنة إلى هذا النوع من الانقطاعات ومن أجل معالجة نهائية لهذا الانقطاع ستقوم الوزارة على البحث في إعادة تغيير مسار هذه الطريق في منطقة تكون لها التربة أكثر مميزات تسمح أن تكون ثابتة.

- الطريق الإقليمية، دائما في الشاون، 4115 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 2 والجبهة مرورا ببني اكمن مكسورين، عرفت هذه الطريق أيضا انجراف التربة وتساقط الأحجار بين النقطة الكيلومترية 27 زائد 100 والنقطة 32 بتاريخ 19 نونبر. وقد قامت المصالح بالتدخل في هذه الطريق وتم إعادة فتحها يوم 12 دجنبر 2003.

- الطريق الإقليمية رقم 4113 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 2 والجبهة مرورا ببني رزين وبني اسميح موضوع سؤال السيد المستشار، تعتبر هذه الطريق الأكثر تضررا من جراء التساقطات الاستثنائية إذ تعرضت لتدهور في نقط كثيرة ما بين النقطة الكيلومترية 16 و 48 أي على تقريبا 30 كيلومتر.

ولقد تمت الإصلاحات الاستعجالية في جل هذه النقط باستثناء القنطرة المتواجدة على النقطة الكيلومترية 43 قرب بني اسميح. ونظرا لحجم الأضرار فقد قامت اللجنة التقنية المكونة من ممثلين على المصالح

المركزية والإقليمية للوزارة مرفوقة ببعض رؤساء الجماعات المعنية بالأمر أو الجماعات المتضررة بزيارات ميدانية يوم 2003/12/9 للوقوف على حجم هذه الأضرار.

وفي هذا الإطار تم الاتفاق على الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها فورا لإعادة فتح الطريق قبل 18 دجنبر 2003 وضمان استمرارية حركة السير عليها في انتظار القيام بدراسة جديدة لإعادة بناء هذه القنطرة بتكلفة 10 مليون درهم، أما باقي الأضرار التي سجلت في الشبكة الطرقية بإقليم الشاون فتقدر تكلفة إصلاحها بحوالي 6 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بإقليم خنيفرة فقد عرف تساقطات مطرية مهمة كباقي أقاليم المملكة خلال الفترة الأخيرة كان لها تأثير إيجابي على المياه السطحية والجوفية كما كان لها أيضا آثار سلبي أدت خصوصا إلى ارتفاع منسوب المياه بواد أم ربيع والذي تسبب في فيضانات داخل المدينة نتجت عنها جرف الردم المؤدية إلى قنطرة مولاي إسماعيل المتواجدة وسط المدينة والمخصصة للراجلين، حيث يتم حاليا استعمال القنطرة الحديدية المجاورة للقنطرة المتضررة.

وللإشارة أن زميلي المسئول عن قطاع الماء قام بزيارة ميدانية للإقليم يوم 14 دجنبر 2003 لدراسة الوضعية التي نتجت عن هذه الفيضانات وإمكانية حماية المدينة مستقبلا من هذه الآفة، حيث عقد جلسة عمل في مقر العمالة توصلت إلى ما يلي:

- تخصيص غلاف مالي استثنائي من طرف العمالة لترميم الطرق داخل المدينة وإعادة بناء المنشأة الفنية المتضررة.

- إنجاز أشغال التهيئة ضفاف أم الربيع من طرف كتابة الدولة في الماء بشراكة مع المجلس الإقليمي لحماية المدينة من الفيضانات.

أما بخصوص الشبكة الطرقية خارج المدار الحضري المعهود تدبيرها لوزارة التجهيز والنقل فلقد عرفت بعض المقاطع الطرقية انقطاعات ظرفية لم تتعد في معدلها ساعتان وخاصة في الأماكن المنخفضة والمنبسطة، حيث تم فتحها أمام حركة السير مباشرة بعد انخفاض منسوب المياه، كما أن الأضرار بقيت طفيفة إذ همت جوانب الطرق وبعض منشآت التطهير وقد تدخلت مصالح وزارة التجهيز لإصلاحها في إطار الصيانة العادية ويتعلق الأمر بالطرق التالية:

- الطريق الوطنية رقم 8 بين فاس ومراكش عبر خنيفرة.
- الطريق الجهوية رقم 710 بين بجعد وخنيفرة.
- الطريق الجهوية رقم 503 بين خنيفرة وبولمان.
- الطريق الإقليمية رقم 7303 بين كروش والقباب.

كما تعرضت المنشأة الفنية المتواجدة على واد كرو بالنقطة الكيلومترية 25 من الطريق الإقليمية 7303 والتي تربط أكلموس (...) ومن أجل إعادة بناء هذه القنطرة ستقوم الوزارة بإنجاز دراستها وبرمجة أشغالها بعد الدراسة.

ومن أجل تحسين مستوى الخدمة بالشبكة الطرقية بإقليم خنيفرة فلقد برمجت الوزارة بهذا الإقليم مابين 2004 و2006 في مجال الصيانة أي التقوية أو التكسية والتوسيع حوالي 110 كيلومترات من الطرق بغلاف مالي يقدر ب 62 مليون درهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير. الآن بعد هذا الجواب، هل هناك من تعقيب؟ الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب، فليتفضل.. تفضل إلى المنصة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد اطريبش :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

فقلنا نظرا للتساقطات الغزيرة التي عرفتها بلادنا واستبشر المغاربة خيرا ولكن هذه الأمطار سرعان ما كانت نقمة على بعض المناطق بسبب غزارتها فخلفت وراءها كما أشرتم وكما أشار زملائي المستشارين أضرارا جسيمة سواء على البنية التحتية كالقناطر وكذلك الطرق وكذلك إتلاف المزارع الفلاحية وكذلك تهديم مجموعة من المنازل فتشرد المواطنون وأن الحكومة مشكورة على المجهودات الجبارة التي قامت بها وبالتالي أنها عملت على إسعاف المواطنين وعلى إنقاذهم وعلى توفير الأدوية وكذلك الأغطية وكذلك المواد الغذائية ثم أن هذا المجهود للإنقاذ بالسيارات وبالطائرات هذا حقا يعني عمل مشكور عليه.

أما فيما يتعلق ببعض المناطق التي لا تعتني بها الحكومة ولا تعمل بحسابها وهي خصوصا بعض المناطق التي دائما تتعرض سنويا إلى كوارث طبيعية ومنها مناطق إفران ومناطق آزرو ومناطق بولمان ومعروف أن تلك المنطقة أن الثلوج تكون فيها سنويا

وبالتالي الحكومة لا تهيئ لها الآلات ووسائل الإنقاذ ومؤخرا ظل مجموعة من المواطنين محاصرين في مناطق الثلوج يعني محاصرين بالثلوج أياما كثيرة.

أما فيما يتعلق بالسدود التي تطلق حصاراتها بدون إعلام سابق للمواطنين وعلى سبيل المثال سد الوافي تطوان أنه تم إطلاق حصاراته بدون إعلام للمواطنين وكاد آن يودي بحياة الكثير من الناس، بحيث أن الماء جرفهم وجرف سياراتهم ومنهم السيد النائب كان هنا وهو عائد إلى مدينة تطوان في طريقه فإذا به يفاجأ بمداهمة الماء من هذا السيد.

ثم هناك الطرق المنجزة، السيد الوزير نتساءل هل هناك متابعة بالنسبة للذين يشرفون على بناء الطرق المسفلتة بحيث أن الأمطار بسرعة تكشف هشاشة هذه البنية التحتية؟

ثم السيد الوزير هناك سؤال عريض وهو هل هناك مخطط استراتيجي للوقاية من الكوارث الطبيعية مستقبلا وبالخصوص في النقط الأكثر تعرضا لأضرار الكوارث الطبيعية؟

وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار. هل هناك من تعقيب ؟ الكلمة للأستاذ المنصوري فليتفضل.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

نتأسف السيد الوزير أسمعكم تقولون أنه الأضرار طفيفة وأنتم السيد الوزير بعدما أشعرتكم بهذه الكارثة في الحقيقة كارثة كبيرة ولو أنه الإقليم كل سنة لا في الصيف ولا في الشتاء إقليم خنيفرة يعرف فيضانات مهولة وكبيرة مادرتوش العناية باش تمشيو تشوفو هذاك المحل. ولهذا قيل لكم على أنه طفيفة، سؤالي السيد الوزير أشنا هي طفيفة لما تكون جميع الطرق كلها مشت في حالها ؟ وصحافي مرموق من الصباح كان عمل زيارة تماك ولما شاف ذيك المناظر اعتبرها جديلة وسمى هاذيك المناطق توارا بورا.

لأنه الطرق ما كاين غير الإسم ديالهم هاذ الشتا ما بين مريرت وأم الربيع والتي تنتعش من السياحة، تنتعش من زيارات المغاربة وهذاك المحل اللي هو منبع للمياه ديال أم الربيع كلها هاذيك الطريق مشت في حالها و ما يمكنش للإنسان يمر منها. واش الضياع كان طفيف لما الطريق مابين مريرت وخنيفرة وفي المحل اللي السنة الفارطة ماتت فيها عائلة مهاجرة من المغرب وإلى حد هذه الساعة وهذه السنة كذلك الناس شحال من واحد طاح في الطريق وجات الناس تجره واش هذا طفيف ؟

لما القناطر كلهم مشوا المسافة اللي كتربطني بك الآن السيد الوزير، كان هذاك الواد الآن الإنسان تيقطع 45 كيلومتر باش يوصل لذيك المحل اللي هو فاش كاين.

الآن السيد الوزير واش هذه بالنسبة لكم طفيفة ؟ لما القناطر في القباب كلهم مشوا في حالهم والويدان مشت في حالها وهذاك الجبل اللي هو فيه الطريق ديال القباب غادي يطيح واش بالنسبة لكم طفيفة ؟ واش خصنا نغرقو كلنا باش تقولوا كاينة شي حاجة.

وشكرا،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الأستاذ المودن في إطار التعقيب،

المستشار السيد محمد المودن :

شكرا السيد الوزير على جوابه الواضح وهو في الحقيقة جواب معقول ومنطقي وأعطى كل ما يمكن أن تقوم به المصالح الخارجية لوزارة التجهيز غير أن طلبنا في إقليم الشاون يختلف عن الطلبات الأخرى السيد الوزير هو فقط فك العزلة عن المداشر لأن المداشر التي نتكلم عليها موضوع سؤالنا لا توجد على جانب الطرق الوطنية المرقمة هي طرق Sont des pistes يعني ثانوية. الناس اللي تماك لا يطالبون بأي شيء إلا بفك العزلة، كاين خنادق كبيرة هبطت فيها 30 على50 متر استعصى علينا نحن في إقليم الشاون وأنا رئيس نقابة مجموعة من الجماعات المحلية وهيأنا ما يمكن أن نستطيع بتهيئه من تراكسات وآليات طلعنا بها تماك ولكن ما استطعنا نديرو حتى حاجة.

أشنو اللي خصنا شوية ديال الكابيون وشوية ديال اليد العاملة اللي نديرو بها الحجر وهاذ الكابيون والكاميونيس ووزارة التجهيز ترسل لنا تقنيين ليقفوا معنا، هذا سؤالنا والمصيبة إذا عمت هنت وهذا من الله تعالى وتبارك ونحن لا نطلب منكم إلا هذه المساعدة بهاتف بسيط إذا أردتم وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للحاج في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الوزير، في الحقيقة جوابكم السيد الوزير كان جامع وشامل ولكن لم تتطرقوا لبعض المسائل في سؤالنا لأن كان عندك أربع أو خمس سؤالات .. بالنسبة لسؤالنا السيد الوزير كان يتحدث على بالبنية التحتية لبعض المدن وبعض الطرق الوطنية.

الطريق الوطنية، السيد الرئيس، السيد الوزير، الطريق الوطنية 13 اللي شادة من سبتة حتى للطاووس فيها بعض المناطق لما كتحمل الويدان كتقطع الطريق وكيجيو المواطنين أو المسافرين أو السياح كيظل هذاك النهار ديالو في الحافلة ديالتو أو في السيارة ديالتو إما نهار أو يومين كيفاش يمكن لو عاد يقطع ذيك الطريق.

لهذا السيد الوزير كنطلبو منكم باش هاذوك القناطر وعلى سبيل الخصوص الطرق اللي تؤدى انطلاقا من مدينة أرفود إلى الجرف ومدينة أرفود إلى أنيف ومن مدينة أرفود إلى مرزوكة هاذ القناطر غير موجودة ولما كيجيو الفيضانات كيظلوا الناس جالسين تماك في حين أنه السيد الوزير البارح كيتكلم لنا على الطريق السيار 100 كيلومتر في العام حنا لا نطالب ما كنحسدوش هاذوك الناس و لكن بغيناكم الله يجازيكم بخير تتهلاو حتى في هاذيك المنطقة لأنها محتاجة للطريق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد محمد بلحسان، الكلمة الآن للسيد الوزير إذا كانت له رغبة في التعقيب، الكلمة للسيد الوزير للرد على هذه التعقيبات فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

هو حقيقة للإجابة على مثل هذا السؤال فيها نوع من الصعوبة نظرا لعدد اختصاصات الوزارات التي هي معنية بالإجابة في مثل هذه الفيضانات. تتدخل فيها بالطبع وزارة الداخلية بمصالح الوقاية المدنية، تتدخل فيها مصالح قطاع الماء بكل ما يتعلق بوقاية المدن من الفيضانات، تتدخل فيها الجماعات المحلية وبالطبع تتدخل فيها وزارة التجهيز، وحاولت في الإجابة نظرا لبعض تدخلات السادة المستشارين في النقطة المتعلقة بالمدن، مثلا في مدينة خنيفرة أن أجيب على العمل الحكومي ككل وأشرت إلى الزيارة التي قام بها زميلي السي عبد الكبير زهود كاتب الدولة في الماء وعدد التدابير التي اتخذها يوم السبت الماضي في هذه المدينة.

حاولت ما أمكن أن أجيب على جميع الإجراءات التي تقوم بها الوزارة اللي هي مسؤولية خارج المدارات الحضرية، مسؤولية على فتح في أقرب وقت المرور على الطرقات ونعطي الأهمية الأولى للطرق الوطنية ثم الجهوية ثم الإقليمية تدخلنا في الطرق الوطنية وفتحناها من جديد في أقل معدل على حسب الطرق ما بين 24 و 36 ساعة وهذا بفضل تدخل أطر وأعوان موظفي وزارة التجهيز وكذلك نحصي جميع الأضرار ونقيم هذه الأضرار ونبرمجها للإصلاح.

بغيت نقول بالنسبة لإقليم خنيفرة أنه غير صحيح أنه جميع الطرقات تدهوروا وجميع القناطر تدهوروا، نسبيا خارج مدينة خنيفرة الأضرار لحقت الشبكة الطرقية تبقى منخفضة إذا قارناها بما لحق بالحسيمة واللي لحق في الناظور. هذا بطريقة موضوعية ولكن كما قلت تدخلنا وفي جميع الطرقات التي تكلمت عليها في جوابي وسنتدخل إضافة على ذلك لتحسين هذه الطرقات ومستواها وبرمجنا كما قلت 110 كيلومتر بمبلغ 60 مليون درهم في السنتين القادمتين لتحسين مستوى خدمات هذه الطرق.

كما أريد أن أشير أن بالنسبة للمداشر أنه فعلا في عدة مناطق نظرا لضعف الجماعات المحلية في فتح المسالك ونظرا لعدم الاختصاص المباشر لوزارة التجهيز لإعادة فتح المسالك تقع هذه الحالات فإذا كانوا مثل هذه الحالات يعني سكان لازالوا في هذا الوقت محاصرين أو معزولين نحن مستعدين أن نهيئ تدخل فوري في الشاون أو في الأقاليم الأخرى. أنا مستعد لأخذ بعين الاعتبار جميع هذه النقط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. حضرات السادة المستشارين، باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل مباشرة إلى السؤال الآني الأخير وهو موجه إلى السيد وزير العدل حول التطورات الأخيرة لعلاقة وزارة العدل بهيئة القضاء للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، عبد الرحمن أوشن، رحال الزكراوي، عبد اللطيف أوعمو، أحمد الشوفاني ومحمد الزعيم. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الكلمة للأستاذ رحو الهيلع، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد رحو الهيلع :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أود في البداية السيد الرئيس أن أستأذنكم لكوني أود أن أسجل مع السيد وزير العدل ما جاء في تصريحه

هذا الصباح حول قرار الحكومة برفع التقرير الذي أنجزته لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أمام القضاء ليقول كلمته فيه ونسجله كإجراء جد إيجابي السيد الوزير.

وبالرجوع إلى السؤال السيد الوزير، حصلت مؤخرا بعض التوترات في علاقة وزارتكم، وزارة العدل، بجزء من هيئة القضاء وخاصة القضاة المنضمين في إطار الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء، وتتجلى هذه التوترات في العرائض التي وقعها بعض القضاة وكذلك في بعض التدابير التأديبية المتخذة في حق البعض منهم. وهذا الموضوع خلق ضجة وسط العاملين بالقطاع وكذلك وسط الرأي العام.

وفي هذا الإطار طرحنا سؤالنا السيد الوزير عليكم باش توضحوا لنا وتوضحوا للرأي العام عبر هذا المجلس ملابسات هذه القضية والإجراءات التي اتخذتها الوزارة وتداعياتها وكذلك تأثيراتها على إصلاح القضاء خاصة وكذلك تخليق الحياة القضائية ببلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل، فليتفضل إلى المنصة مشكورا.

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين على طرحهم هذا الموضوع، فإضافة إلى البيانات التي قدمتها أمامكم هذا الصباح بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل في الجلسة العامة، أود أن أؤكد لكم أنه لا وجود لأي توتر بين وزارة العدل وهيئة القضاء وإن ما راج مؤخرا من حديث عن ضجة في حقل القضاء إنما هو من افتعال بعض وسائل الإعلام التي سخرت عدة أقلام في إطار حملة منظمة ضد وزارة العدل ومؤسسة المجلس الأعلى للقضاء في محاولات للتأثير على مسار المحاكمات التي يتابع فيها بعض أباطرة المخدرات ومن تورط معهم بعدما تم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية جهاز القضاء والشرفاء من القضاة.

إن ما تناقلته أعمدة بعض الأسبوعيات بخصوص تداعيات ملف الرماش المحال على محكمة العدل الخاصة جعلنا نشعر وكأن هناك من يتحرك لمواجهة وعرقلة عملية التخليق المنشودة والتأثير على استقلال القضاء في وقت ينهض فيه القضاء المغربي بمسؤولياته كاملة في حماية الديمقراطية وأمن وسلامة المجتمع المغربي والتصدي لكل أنواع الفساد.

وبخصوص ما أشرتم إليه السيد المستشار حول العريضة المتحدث عنها أقول لكم إن الوزارة توصلت بتقارير وإفادات عن تدمر القضاة من هذا السلوك أي من الأسلوب الذي اتبع لترويج هذه العريضة الذي لم يكتف بخرق قاعدة التحفظ التي تلزم القاضي قانونيا وأدبيا في سلوكه العام، بل تعداه إلى المس بالمقتضيات المنصوص عليها في النظام الأساسي لرجال القضاء ووصل الأمر إلى حد خرق ضوابط العضوية في مؤسسة دستورية من المفروض أن يتحلى بها عضو في المجلس الأعلى للقضاء. وقد أحيل الملف على المفتشية العامة التي أوصت بعد إنهاء بحثها بإحالته على المجلس الأعلى للقضاء.

وعلى عكس ما روجته بعض الجرائد فإن السادة القضاة تعاملوا مع العريضة بما يلزم من النضج والمسؤولية وكاتبوا الوزارة معبرين عن تدمرهم من هذا السلوك منددين باستغلال القاضي المعني بالأمر بصفته كعضو في المجلس الأعلى للقضاء لممارسة نفوذه المعنوي الذي لم يحقق أغراضه بقدر ما أحدث نوعا من الإساءة والبلبلة وسط الجهاز القضائي.

إن سياسة التخليق سائرة إلى مداها بدعم من القضاة أنفسهم وفي نطاق الضمانات المكرسة دستوريا وقانونيا صونا لشرف القضاء ونزاهة رسالته وانسجاما مع خصوصيته كمؤسسة دستورية يتعين أن تظل محصنة من كل تأثير أو ضغط مهما كان شكله أو مصدره.

شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك من ؟ الأستاذ أوعمو في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو :

السيد الوزير، السؤال المطروح عليكم السيد الوزير بكل صراحة ونريد منكم الجواب الصحيح هو الآتي: ماذا تبقى من استقلال القضاء لما يستطيع وزير في دولة ديمقراطية لها دستور ينص على فصل السلط واستقلال المؤسسة القضائية ويستطيع وزير أن يعتقل قاضيا خارج المسطرة التي حددها القانون ؟ ماذا سيبقى في استقلال القضاء؟ هذا السؤال المطروح.

نحن لا نتحدث عن قضية فلان والوقائع وإذا ما كان هناك مذنب أو غير مذنب فإذا كانت الحكومة مسؤولة

لتوفير الشروط الأساسية للمؤسسة القضائية لتؤدي وظيفتها فإن على البرلمان واجب المراقبة. لما يتم أن نمس خارج السطرة القانونية استقلال القضاء من طرف الحكومة تصبح مسألة برلمانية.

قيل أن الأمر يتعلق بامتياز قضائي، الامتياز القضائي تعرفون بأنه ليس امتيازا في الواقع هو حماية للدعوى العمومية من مؤثرات خارج حتى يكون القاضي أو الموظف الذي له هذه الحماية ألا يستطيع بحكم موقعه أن يؤثر على الدعوى العمومية فسمي امتيازا لأن الطريقة التي نظم بها هذا الامتياز هي التي حولته إلى امتياز ومع ذلك فلابد أن يحترم على الأقل لإعطاء القاضي على أنه يتمتع بالاستقلال ويحاكم كغيره من الناس ويعتقل كغيره من الناس.

قيل بأنه محكمة العدل الخاصة هي محكمة استثنائية تخول الاعتقال خارج مؤسسة الامتياز القضائي، ليس هناك أي أساس قانوني لهذا الادعاء لأنه محكمة العدل الخاصة هي في منزلة بين المنزلين، ليست محكمة استثنائية لأنها لا تطبق قوانين خاصة واستثنائية ولا تحاكم في جرائم من نوع خاص وفي نفس الوقت هي ليست محكمة عادية فهي خاصة نطالب بإزالتها حتى نرجع إلى السياق العام، ثم إن هذه محكمة العدل الخاصة تطبق قانون المسطرة الجنائية فماذا يمنع لما يكون قاضي او موظف ارتكب جرما أن يحال على الجهات التي لها معاقبته ؟ وهي التي تقرر أن تعتقل أولا تعتقل، أما أن تكون الحكومة قادرة على اعتقال القضاة بهذه الطريقة فنظن بأنه هناك مساس باستقلال القضاء، هذا الذي نريد أن نقوله فيما يتعلق بهذا الموضوع.

قيل بأنه الأمر معروض على القضاء بالطبع قيل هذا وليس لمؤسسة برلمانية أن تثير هذا الموضوع، هناك فرق لابد أن ندققه يتعلق الأمر بأنه لا نعرف الحدود أين نتدخل وأين نمارس مراقبة الحكومة، ليس هناك حاليا من يدعي حتى في الصحافة من يقول بأنه هذه القضية مزورة أو أن وقائعها ليست صحيحة أو أن فلان غير مذنب، هذا شيء من صميم اختصاص القضاء ولكن الشيء الذي أثار استياء على مستوى الرأي العام هو لما تتصدى الحكومة للاعتقال خارج مؤسسة الاعتقال التي نظمها القانون هذه هي الإشكالية التي أدت إلى نتائج وزاد استياء ما تحدثتم عنه من أنه القضاة ليس لهم الحق في التعبير.

سيدي الوزير، أنتم تعرفون هذا القانون المنظم لرجال القضاء من القوانين المبنية على الأعراف c est un droit de déontologie وبالتالي ليس هناك في العرف الدولي ولا في الممارسات والقوانين الأخلاقية بهذا المعنى أن تأطر الخروج عنها إلى الإحالة على التأديب إلا إذا تحدت كل الخصوص فهناك انتخابات وهناك ماذا مطلوب من أعضاء المجلس الأعلى إلا أن يطالبوا بالدفاع عن ما هو داخل في إطار استقلال القضاء ؟ وبالتالي لا لشيء إلا لأنه هناك من يكتب مقالا، العريضة وسيلة من وسائل الاستشارة الآن ونصل إلى ما وصلت إليه الأشياء فبذلك نحن مطالبون أن نطرح مسألة القضاء كصميم كحلقة أساسية فيما يتعلق بإصلاح القضاء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

كنت أفضل أن يكون تدخل الزميل والنقيب أمام المحكمة لا أمام البرلمان لأن هاته المرافعة الذي له الحق في أن يجيب عنها هو القضاء وقد شرحت ذلك صباحا وكنت أظن بأنكم فهمتم الرسالة. أقول أولا وأمام الرأي العام بأن وزير العدل لم يعتقل أي قاض وأنتم تعرفون ذلك و أن الملف أحيل على محكمة العدل الخاصة وأن الذي وقع استمع إلى جميع المتهمين هو قاضي التحقيق وأن قاضي التحقيق هو الذي أمر بالاعتقال وصك الاعتقال تعرفونه إذا لم يكن موقعا من طرف قاضي التحقيق فلا يمكن لمدير السجن أن يقوم بسجن أي شخص تعرفون هذا السيد المستشار المحترم وتتهمون وزير العدل الذي عرفتم بأنه طيلة حياته يدافع عن استقلال القضاء وعن الحرية وعن الديمقراطية في هذا البلد ولكن لا يدافع عن المرتشين ولا يدافع عن المنحرفين ولا يدافع عن مختلسي أموال الدولة والأموال العامة. فما حصل فيه احترام للقانون ولكن المحكمة كما قلت صباحا هي المختصة بالجواب على كل دفع شكلي.

كيف يمكن أن نفتح ذلك في قاعة البرلمان لكي نقوم بمرافعات لا يمكن لمجلسكم أن يبث فيها، هل يمكنكم أن تبثوا في الامتياز القضائي هل هو متوفر أم لا ؟ بالمفهوم الذي أعطيتموه وهو مفهوم خاطئ وأنا أقدم منكم في هاته المهنة، لا يوجد امتياز قضائي في

المسطرة الجنائية، توجد قواعد الاختصاص الاستثنائية هذه اللفظة هو خطأ شائع لا يوجد في القانون، قواعد الاختصاص الاستثنائية التي تعطي للغرفة في المجلس الأعلى بأن تختار عندما يتعلق الأمر بعدة محاكم ويكون القاضي متابعا. المجلس الأعلى يقول ما هي محكمة الاستئناف التي يمكن لها أن تبث في قضيته لماذا؟ لكي لا يحاكم أمام محكمة اللي عندو فيها زملاؤه واللي كان يحكم فيها أمام المواطنين تيقول المجلس الأعلى هذه هي محكمة الاستئناف التي يمكن يحاكم فيها. هذه هي قواعد الاختصاص الاستثنائية، محافظة على حسن سير العدالة ليس امتياز. القضاة بحالهم بحال جميع المواطنين الفصل 39 يتكلم عن حصانة النواب ديال البرلمانيين كلشي بحال بحال.

مالكم هاذ الشي لم يطرح بالنسبة لضباط الشرطة القضائية، بالنسبة لعمداء الشرطة المقبوطين في نفس الملف واش قاموا رجال الشرطة وداروا عرائض وتيقولوا بأنه علاش ما درتوش الامتياز القضائي إذن كاين نقطة استفهام أي ملف تقدم إلى قاضي التحقيق وكانوا فيه المتهمين الرئيسيين وكانوا فيه ضباط الشرطة وفتح أمام محكمة العدل وعاد من بعد التحق بهم القضاة واستمع لهم السيد قاضي التحقيق اللي هو قاضي مثلهم هو اللي أمر بالإعتقال ماشي وزير العدل هو نفس قاضي التحقيق هو اللي دار عدم المتابعة لآخرين. وزير العدل لا علاقة له بهذا وأنا أتمنى أن يبرأ هؤلاء القضاة إذا لم يكن، إذا لم يثبت عليهم أي شيء، إذا كان شي حد اللي عندو الصلاحية باش يمكن لو يدافع على القضاة هو هذا العبد المذنب وأقولها دائما ولما كنت هنا عضو في المعارضة كنت أدافع عن القضاء وكان أصحابي يقولون لي تقدم دائما برنامجا للعمل لوزير العدل وأنت في المعارضة أقول لهم هذا واجبي كمحامي أنا عندي رسالة قبل كل شيء.

ولهذا هاذ القضية ديال الامتياز وهاذ الشي كلو هو في الواقع بحال اللي قلت تيغطيو عين الشمس بالغربال باش يمكن لهم تتغطى الفضيحة وباش يتغطى الفساد ولكن الشعب المغربي اللي كنتكلمو.. حنا بالإسم ديالو ما دار حتى ضجة بالعكس القضاة أنا ما بغيتش نجيب لكم الملف ديال الرسائل اللي وصلوني ديال الناس اللي استدرجوهم يوقعوا أشنو قالوا بدون ضغط، بدون أي تأثير أشنو قالوا الكيفية باش عملوا لهم باش يمكن لهم يوقعوا، أنا عندي ملف بكامله في الوزارة واللي توصلت بع بكيفية تلقائية ما بغيتش نطرح هاذ الشي أمام الرأي العام.

ولكن اللي كيمكن لي نأكد لكم بأن هاذ القضاة غادي يتمتعوا بجميع الضمانات.. أعتذر للسيد الرئيس.. اللي تنبغي نأكد للسادة المستشارين سواء كانوا قضاة أو غيرهم وتتأكدو لزميلي اللي أنا تنعرفو واشتغلنا وجمعتنا قضايا مهمة جدا إذا كان همه هو المحافظة على استقلال القضاء فهذا هو الحرص أنه فعلا واحد العدد اللي تيكتبوا راه ذاك الشي ماشي في المصلحة ديال أي أحد خصهم يخليو القضاء يقول كلمته بدون أي تأثير، بدون ضغط، بدون لوبيات اللي يمكن لها غادي تضغط عليه فهذا هو اللي خصنا نحرصو عليه جميعا وكونوا متقنين بأن كل شي غادي تتوفر له الضمانات وتكون المحاكمة العادلة وأنهم كلهم عندهم ثلاثة أو أربعة محامين اللي يمكن لهم غادي يقوموا بالواجب ديالهم ومن هنا تنقول لكم بأن وزير العدل ليس طرفا وليس ضد أي أحد وبالعكس أنا الهم ديالي الوحيد هو أنه مصداقية القضاء تكون وأنه يكون القضاء هو المصدر ديال مناخ الثقة اللي خصو يسود في بلادنا باش نشجعو التنمية، باش نشجعو الاستثمار، باش نحميو حقوق الناس وحنا الآن عندنا أوراش مهمة مفتوحة ماشي هاذ الملف أو غيره. نهتمو الآن بالملف الكبير ديال الأسرة اللي الآن مفتوح، نهتمو كذلك بملف.. نعيدو النظر في الخريطة القضائية ديالنا، نهتمو بملف الإرهاب الذي يهدد الاستقرار ديال بلادنا، نهتمو بعدد من الملفات اللي هي مفتوحة، نهتمو بقانون المسطرة الجنائية التي كرست ضمانات ديال الحرية الشخصية ونشوفو كيفاش غادي نطبقوه ونضمنو الحريات الشخصية ديال الناس. هاذو هما الملفات الكبيرة اللي خصنا نفتحو واللي خصكم تعاونوني فيهم، ماشي لما نبغيو نصلحو تجيو إلى هنا تقولوا كاين الفساد، كاين الرشوة، كاين وكاين ولما نبغيو نعملو ينوضوا عباد الله تبقى تغوت وتبقى تدير الأسباب وهي عندها غايات أخرى.

فحذار ماشي كلشي كيتكلم بنية صادقة وعلى نية حسنة كاين اللي عندهم خلفيات ولكن الشعب المغربي واعي ويقظ والقضاء ديالنا كذلك واعي ويقظ واللي خصنا هو أنه دائما يكون الدفاع على القاضي المستقل كما قلت في الصباح والقاضي المستقل هو اللي ما غادي يسمع لكلام لا ديال وزير ولا ديال عامل ولا ديال خليفة ولا ديال بوليسي ولا ديال متقاضين اللي

غادي يمكن لهم يؤثروا عليه بأي وسيلة من الوسائل. هذا هو القاضي الذي ننشده واللي خصنا كلنا نعملو على أساس نحصنوه وهو اللي غادي يكون ضمانة حقيقة ديال الاستقرار وديال ضمان إشاعة العدل بين الناس اللي هو اختصاص الله تعالى ولكن وضع فيه هذه الأمانة عند بني البشر اللي هم القضاة اللي خصهم يحسنوا كيف يتصرفوا في هاذ الأمانة.

ولهذا أريد أن أطمئنكم إذا كانت الغيرة على أنه نوفر في جميع المحاكم ديالنا محاكمات عادلة هذا هو الهدف وهي الغاية اللي تنعمل من أجلها ولكن ما كاين لا حسيب ولا رقيب إلا الله تعالى والضمير ديالي أتمنى من الله تعالى يوفقني لما فيه الخير وشكرا لكم وأستسمح السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى الأسئلة المبرمجة في جدول الأعمال وهي أسئلة عادية و إلى السؤال الموجهة إلى السيد وزير العدل حول ضرورة حسم الخلاف أمام القضاء عند تطبيق قاعدة الأغلبية المطلقة للمستشارين المحترمين السادة أحمد القادري، عبد الحق التازي، أحمد الخريف، الطيب الموساوي، محمد كريمن ومحمد أبو الفراج. فليتفضل الأستاذ عبد الحق التازي لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

في الحقيقة نوعية الأسئلة الموضوعة على وزير العدل اليوم والحوار الذي كان مهم جدا وعميق يبين على أن العدل هو أساس الملك، تكلمنا في قضية القضاة. سؤالي موجه إلى السيد وزير العدل لأن بعض المحاكم وقع نوع من الحيف على الديمقراطية لأن بعض المحاكم فهمت خطأ في اعتقادي مصطلح الأغلبية المطلقة في العملية الانتخابية تيقولوا أن الأغلبية المطلقة هو النصف زائد واحد. سأعطي مثالين: جماعة فيها تسعة أعضاء نصف تسعة هي 4.5 كنزيدو واحد هي 5.5 إذا جبرنا فوق كنوصلو إذن إلى 6 هذا يعني أننا عوض ما نكونو في الأغلبية المطلقة كنوصلو للأغلبية ديال الثلثين لأنه ستة هي ثلثي 9 وهذا خطأ فادح حصل.

نعطي كذلك مثال آخر: جماعة فيها 31 مستشار باعتبار نفس الخلط في جبر العدد الذي يلي اعتبرت بعض المحاكم أن الأغلبية المطلقة هي 17 وهو تطبيق يعتريه الغموض واللبس وكان بالأحرى أن تكون هذه القاعدة واضحة ومحسومة. 31 مقسومة على 2 هي 15.5 إذن الأغلبية المطلقة هي 16 ماشي 17 وشفنا عدد ديال المجالس الآن معطلة، مصالح المواطنين معطلة لأنه هذه العملية الحسابية التي تعلمناها في المدرسة الابتدائية لم تطبق وهذا غير معقول. لذلك نظرا لكونكم أنتم المشرفون على المحاكم نطلب منكم الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لحسم الخلاف في تطبيق قاعدة الأغلبية المطلقة وإقرار الفهم السليم لهذه القاعدة كما شرحتها وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، فليتفضل.

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

إن السؤال المطروح من طرف السيد المستشار المحترم يتعلق بنزاع قائم ومطروح على أنظار المحكمة وقد أصدرت بشأنه حكما وهو على ما يظهر موضوع طعن بالاستئناف وأنه بخصوص هذه الحالة من الصعب على وزير العدل التصريح بأي رأي في الموضوع احتراما لاستقلال القضاء ولكون القضية لم يصدر فيها حكم نهائي. لكن من الممكن أن يوجد حل تشريعي لحسم ما تعتبرونه خلافا إذ سوف يطرح الأمر على الحكومة فيما يخص كيفية تطبيق القانون المتعلق بالانتخابات، كما بالإمكان أن يتم تقديم مقترح تعديل يكون بمثابة تفسير لإعمال هذه القاعدة وهذا كل ما يمكن لي أن أقول فيما يخص هذه النقطة والسيد المستشار أعطى شرحا ضافيا لها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير .. إذن باسمكم جميعا أشكر السيد وزير العدل على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة وننتقل إلى السؤال الموالي وهو متعلق بالحرائق المتتالية بشركة سامير للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد الهبطي، محمد العلمي، حسن القاسمي، مولاي الحسن الطالب وهو موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الدكتور الخضوري، فليتفضل.

المستشار السيد محمد الخضوري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

منذ تفويت شركة سامير وهي تتعرض لحوادث وحرائق متتالية وبالغة الخطورة فقد خلف الحريق الذي تزامن مع الفيضانات التي عرفتها بلادنا خسائر مادية جسيمة بل وخسائر في الأرواح من ضمن العاملين بالشركة، لكن وعلى الرغم من هول الكارثة فإن الجميع تنفس الصعداء لأن الأسوأ لم يقع فقد تدخلت الألطاف الإلهية والمجهودات الفورية التي قامت بها الوقاية المدنية لتحول دون تعرض مدينة المحمدية لطامة كبرى اعتبرها المختصون محققة.

ومنذئذ والأصوات تتعالى من طرف السكان والنقابات والمختصين بضرورة قيام الشركة بإجراءات استعجالية فيما يتعلق بالصيانة والوقاية قبل إيجاد الحل النهائي بتحويل المركب إلى منطقة بعيدة عن السكان الذين يعيشون يوميا على أعصابهم من تخوفهم من فاجعة كبرى.

وقد أعلن المدير العام للشركة بعد آخر حريق تعرضت له أن مطلب انتقالها إلى مكان آخر غير ممكن لما سيتطلبه من استثمار وقلل المسئول من هول الحرائق المتتالية معتبر أنها تقع في كل دولة. أعطى مثالا على ذلك ما وقع في الآونة الأخيرة بالجارة الأسبانية لكن السيد المدير نسى أن تلك الدولة لا تهدد حياة مئات الآلاف من أرواح ومصير مدن بأكملها بدعوى الكلفة المالية المرتفعة.

فمتى ستتخذون السيد الوزير لكي يتوقف العبث الواضح الذي ظهرت نتائجه واضحة على مستوى الصيانة والوقاية الضرورية في شركة مثل سامير والذي سبق للعمال والمختصين أن نبهوا إليه ومتى ستفرضون على مسئولي الشركة الانصياع لإبعاد الخطر المحدق على سكان المحمدية المتضررين صحيا من التلوث والذين أصبحوا مهددين بشكل مباشر في حياتهم وما ينتج عن ذلك من أضرار نفسية ومادية.

وشكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن للإجابة على السؤال فليتفضل، تفضلوا إلى المنصة السيد الوزير.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

شكرا السادة المستشارين المحترمين لوضعهم هذا السؤال الذي يدخل في إطار العمل ماشي غير اليومي لوزارة الطاقة والمعادن وإنما العمل الاستراتيجي لتزويد الطاقة في البلاد.

أولا وقبل كل شيء شركة سامير اللي كاينة في المحمدية وفي سيدي قاسم فهي شركة خاصة ليست بشركة عمومية، ثانيا منذ خوصصتها في 97 ما تمش تماك شي مشكل أو شي حريق، الحرق الأول كان في 25 نونبر 2002 ثم حريق بخزان خارج عن منطقة الإنتاج اللي كان في 18 شتنبر ولكن رغم ذلك فالهدف الأساسي ديال الدولة وديال وزارة الطاقة والمعادن عبر إدارتها وهي مهمة خاصة هي تأمين تزويد المغرب بالمواد النفطية في أي وقت كان وفي أي مكان كان وذلك ما كان من قبل 25 نونبر 2002 وذلك ما تم فعله بعد 25 نونبر 2002 فإلى حد الآن تأمين تزويد السوق بالمواد النفطية موجود بما فيها les essences وبما فيها غاز Butane بوطاغاز.

ولكن مع ذلك تم الحريقين الإثنين ولاسيما الأول منه تمت لجان تقنية اللي هي عملت العمل ديالها وتم إبداء عملية الإنتاج تدريجيا رغم ما قالته الشركة، رغم برمجتها لإعادة الإنتاج رغم ذلك فاللجنة الوزارية اللي تكلفت بتتبع ديال إنتاج لاسامير تم بترخيص من الإدارة، ليس بترخيص من الشركة لأن هي شركة خاصة لأن الهدف الأساسي ديالنا هو تأمين تزويد السوق بهذه المواد كيفما كان المشكل. ولكن مع ذلك قمنا بدراسة تقنية لكي نعرف منين جاو هاذ الأخطاء وهاذ المشاكل اللي هي عموما حقيقة كيكونوا في الشركات كيفما كان نوعها ولكن ما بغيناش ندوزو الفرصة باش شركة مثل هاذي يكونوا هاذ المشاكل في المستقبل فقمنا بجميع التحريات القضائية اللي باقي جارية حتى الآن وتحريات تقنية اللي هي أولا خبراء وطنيين وخبراء دوليين باش نعرفو فين غادي نمشيو اتجاه أشنو نديرو في المحمدية.

ففي حريق 18 شتنبر الإدارة طلبت من الشركة باش تعيد النظر في الإستراتيجية الإنتاجية في المحمدية

نفسها وطلبنا منها أن تقول لنا عبر برنامج استراتيجي كيف يمكن لها أن تخرج من المحمدية إلى مكان آخر وما زلنا قيد الدراسة في هذا المشكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير في الحقيقة شركة خاصة ولكن يتبين لنا أنه تخوصصت دفتر التحملات ودفتر التحملات لا يكون على حساب صحة المواطنين وتلوث المنطقة. هذه ملاحظة ولو تكون شركة خاصة لا زم تراعى فيها أولا التلوث وثانيا صحة المواطنين.

ثانيا بالنسبة للتزويد بالمواد النفطية، حنا كنا ننتظر من جوابكم أنه تعطيونا على الأقل تصور ديالكم تموقع هذه الشركة اللي هي استراتيجية بالنسبة لبلادنا ولكن عندها تأثير على المناخ لا البشري ولا البيئي اللي داير بها، تعطيونا أشنو هو التصور على الأقل في هاذ السنوات اللي جاية بالنسبة لخلق شركات أخرى بحال هاذ الشكل وفاين ؟ لأنه حنا مافتنا في هاذ السنوات اللي فاتوا هنا في البرلمان وتندعيو باللامركزية ديال هاذ الشركات إبعادها من الخط اللي فيه بزاف ديال السكان حفاظا على صحة المواطنين وكذلك تعادلا مع الجهات الأخرى لتموقع شركات من هاذ الشكل لا بجهة الشمال ولا بجهة الجنوب هذا هو مبتغى سؤالنا. حنا عرفنا أنه السوق مزود ولكن ماشي هذا هو الهدف اللي بوحدو الهدف أولا الحفاظ على صحة المواطنين، ثانيا على البيئة، ثالثا على المخطط المستقبلي ديال هاذ النوع من شركات والتموقع ديالهم هذا هو السيد الوزير اللي تنبغيو تجاوبنا عليه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، إذن شكرا للسيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول إشراك الفرقاء الاجتماعيين في مشروع إعادة هيكلة مصالح الوزارة للمستشارين المحترمين السادة محمد بورمان، محمد المرس، خالد لهوير العلمي، محمد ادعيدعة، عبد المالك أفرياط ومحمد العشاب، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الطاقة والمعادن المحترم،

الأخت والإخوة المستشارون المحترمون،

أعدت وزارة الطاقة والمعادن مشروعا يهدف إلى إعادة هيكلة المصالح الإدارية للوزارة ومن المؤكد أن هذا المشروع ستكون له انعكاسات على مستقبل القطاع وأيضا على أوضاع شغيلته. أيضا نذكركم السيد الوزير أنه كان هناك لقاء معكم بتاريخ 15 يوليوز 2003 حيث أكدتم خلال هذا اللقاء على اعتمادكم أسلوب الحوار والاستشارة مع الفرقاء الاجتماعيين حول كل القضايا التي تهم مستقبل القطاع وشغيلته. ونشاطركم الرأي في هذا الصدد لكن نريده تفاوضا حقيقيا حول كل المشاكل العالقة إذ نعتبر أن الحوار الجاد والمسئول هو السبيل الأوحد للاستقرار والمردودية.

وبالرجوع إلى المشروع المتطرق إليه لقد تمت مراسلتكم من طرف النقابة الوطنية للطاقة والمعادن المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبشكل مشترك مع الإخوة في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب قصد إطلاعهما على هذا المشروع والمشاركة في إغناء مضامينه إلا أنه ولحدود الساعة لم يكن هناك أي رد كما هو الشأن بالنسبة لمواصلة الحوار الاجتماعي الذي مافتئ السيد الوزير الأول ينادي بذلك في عدة مناسبات.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هو مضمون هذا المشروع والتدابير المرتبطة به؟

2 - ما هي انعكاساته على الوزارة وعلى الشغيلة ؟

3 - ما هي الإجراءات التي ترونها كفيلة بتفعيل الحوار الاجتماعي بوزارتكم وإشراك الفرقاء الاجتماعيين حول هذا الموضوع ؟

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير لتقديم الجواب على هذا السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

شكرا السادة المستشارين المحترمين الذين لوضعهم هذا السؤال، أنا عندي قاموس واحد سهل فيه العمل الجاد والمسؤول، الحوار الجاد والمسؤول هاذ الشي اللي كنعرف. فعلا في إطار لقاءات مسلسل الحوار الاجتماعي اللي تم مع النقابات خلال الشطر الثاني من

2003 وزارة الطاقة والمعادن قمنا جميعا بتراض بأن عدة مشاكل مطروحة لابد من درجها وطرحها وكشركاء نعمل جميعا لإيجاد الحلول في الزمان وفي المكان ونأخذ وقتنا حتى إذا كانوا مشاكل صعاب. وتم أخيرا مثلا حل بعض المشاكل في المكتب الوطني للأبحاث المعدنية كمثال مع الفرقاء الاجتماعيين كما تفضلتم بذكرهم. هذا من جهة ومن جهة ثانية تفضلتم بوضع سؤال حول إعادة هيكلة وزارة الطاقة والمعادن فلماذا؟ لماذا هذه الهيكلة ؟

هذه الهيكلة سنعمل بها وهو مشروع جديد لأن الدولة عملت في إطار الخوصصة وفي إطار تحرير قطاع الطاقة والمعادن منذ التسعينات فإذن لابد من الإدارة باش تتماشى وتساير هذه الأمور حنا دابا عاد تكلمنا على سامير لابد ما تكون عندنا إدارة قوية من الناحية المركزية وإدارة قوية على الصعيد الجهوي ولابد أولا وقبل كل شيء باش نطبقو تعليمات صاحب الجلالة اللي كلنا كنقولوها وخصنا نطبقوها ديال اللامركزية واللاتمركز. فإذن قطاع الطاقة والمعادن يمكن مغاير مع بعض الإدارات الأخرى لابد باش يكون عندو تواجد بجميع جهات المملكة وفي جميع الأقاليم باش يتبع هاذ الأمور كيفما كانت نوعها إداريا، تقنيا بما فيه السلامة وبما فيه البيئة وغير ذلك.

هذا النقطة الأولى، النقطة الثانية ففي إطار الحوار الاجتماعي حنا لما توصلنا بالملفات المطلبية في إطار الحوار الاجتماعي اللي عملنا كيلحوا في الملفات المطلبية تم الإلحاح على إعادة هيكلة وزارة الطاقة والمعادن، فالحمد لله جميع الشركاء كانوا في الإدارة، كانوا في المكاتب العمومية التابعة للوزارة، كانوا في الشركات الخاصة حتى هم أعطوا اهتمام للهيكلة الجديدة باش نمشيو بها إلى الأمام وكاين فاعلين اجتماعين اللي توصلنا من عندهم ببعض الأفكار كيف يرون هذه الهيكلة الجديدة. فباب الوزارة كان دائما مفتوحا وسيبقى دائما مفتوحا إذا كان شي أحد غادي يعطينا ملفات وتفكير جديد من الفاعلين الاجتماعيين وتم فعلا ذلك في وزارة الطاقة والمعادن من بعض النقابات اللي هم كيشاركوا معنا في هذا الإطار وبابنا دائما مفتوح وهذا مشروع مرسوم وهناك مشاريع مراسيم اللي كانت وغادي تكون مشاريع مراسيم أخرى اللي هم من صلاحيات بطبيعية الحال الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي.. هناك تعقيب؟ تفضل.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

في الحقيقة استمعنا بإمعان لجواب السيد الوزير حول السؤال الذي طرحناه في موضوع إعادة الهيكلة ولكن ما تجاوبناش على السؤال الأخير المتعلق بسؤال هو إدارة الحوار الاجتماعي. كما يعرف السيد الوزير كانت بعض الحركات الاحتجاجية آخرها كان لإخواننا بمكتبBRPM وحقيقة كان اجتماع معكم وأسفر على نتائج اللقاء اللي تتطلبو أنها ضرورة التزام الوزارة والإدارة بهاذوك الالتزامات. وعلى سبيل المثال كاين ملف التقاعد، كاين التعويض على المردودية، كاين التعويض على المنحة السنوية، التعويض عن أيام العطل الأسبوعية.

من جهة أخرى السيد الوزير نطالب بالإسراع بتفعيل لجنة مشتركة حول النظام الأساسي أخذا بعين الاعتبار تحسين شبكة الأجور والتعويضات لتساوي ما هو معمول به بالنسبة للمؤسسات العمومية التي تخضع لوصايتكم.

كذلك السيد الوزير نطالب بضرورة تفعيل الحوار مع النقابة الوطنية للطاقة والمعادن التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لعقد اللقاء لأنكم عاطين وعد ديال نهار الخميس المقبل إن شاء الله هاذ الشي اللي اتفقتم عليه في الجلسة اللي دازت مع تكوين لجنة مشتركة للمساهمة في المشروع الخاص بالهيكلة.

شكرا السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير لكم.. باسمكم جميعا نشكر السيد وزير الطاقة والمعادن على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤالين الأخيرين. السيد الرئيس لكم الكلمة في إطار نقطة نظام إذا كان الأمر يتعلق بتسيير الجلسة.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني، أختي المستشارة،

رأيت السيد الرئيس أنكم تجاوزتم سؤالا هو لفريقي يتعلق بقطاع السياحة لتوقعات التصميم الخماسي

وتجاوزتموه وقد وضعتم لنا في البرنامج الذي قدمتوه لنا ولم تخبرونا هل تم تأجيله أم أن الحكومة غير متواجدة السيد الوزير المعني بالقطاع فإذا كان ذلك أخبرونا أنه سيؤجل ونقبل بذلك أنه يؤجل على أساس يحظى بالأسبقية والأولوية في الأسبوع المقبل إن شاء الله..لم نسمع رأي الرئاسة في هذا الشأن.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس، أخبرت قبل البدء في الجلسة بأن صاحب السؤال لم يرغب في طرحه وكذلك أظن أنه وقع اتفاق بين الوزارة وبين صاحب السؤال وبما أن السؤال سؤال شخصي دستوريا فاضطررت أن لا أعلن عنه لأنه أمامي ولكن مشطب عنه وستجدون الجواب عند الإدارة إن شاء الله بعد هذه الجلسة سأبحث في الموضوع وسأوافيكم بالجواب.. على كل حال السؤال.. وأخبرت من طرف إدارة المجلس بأنه وقع اتفاق بين الوزير وأصحاب السؤال لكي لا يدرج في هذه الجلسة وتعلمون أنني لست لا بصاحب الجواب ولا بصاحب السؤال فقط أترأس الجلسة وستتلقى إن شاء الله جوابا إن أردتم مكتوبا من طرف الإدارة.

ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالبيئة حول المخطط الوطني للبيئة للمستشارين المحترمين السادة: عمر أدخيل، بوسلهام بيتة، يونس العراقي، حسن القيشوحي، حسن أوتغلياست، محمد سعيد كرم، بنعيسى بنزروال وعبد الرحيم الشرقاوي.

الكلمة للأستاذ عبد الرحيم الشرقاوي، فليتفضل لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد جاء المخطط الوطني للبيئة من أجل تدعيم السياسة الوطنية في مجال البيئة وقد تضمن تدابير وبرامج عملية تهدف إلى تحسين الحالة البيئية وظروف عيش الساكنة ببلادنا.

وفي إطار تنفيذ بنود هذا المخطط سطرت الوزارة مجموعة من المشاريع النموذجية نخص منها بالذكر: برنامج عمل نموذجي لمحاربة التصحر بحوض سوس، مشروع نموذجي لوضع مخطط تدبير المقالع بولاية الرباط سلا، مشروع نموذجي لتحسين جودة الهواء بالمركب الخزفي بمنطقة الولجة بسلا وغيرها من البرامج المهمة جدا لكن هذه المجهودات التي تبذلها الوزارة وكل المتدخلين في القطاع من أجل محاربة التلوث والمحافظة على البيئة.

السيد الوزير، لازالت تعترضها عراقيل متعددة كتعدد المتدخلين وضعف التنسيق وعدم وجود الاعتمادات المالية اللازمة وغياب التمثيلية الجهوية لهذا القطاع التي جعلت عمله الجهوي والمحلي يعرف عدة صعوبات، علما أن العمل الجهوي يعد إحدى الدعامات الأساسية الوطنية وفي مجال المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية.

ولذلك نتساءل السيد الوزير عن الإجراءات العملية التي اتخذتها وزارتكم من أجل تفعيل المخطط الوطني للبيئة وعن المراحل التي قطعتها بعض البرامج التي شرع في إنجازها، ثم ما الذي أعدته وزارتكم لمواجهة كل الصعوبات التي سبق الحديث عنها ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة للجواب على هذا السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد امحمد المرابط كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم والسادة المستشارون المحترمون أشكركم على تساؤلكم إيانا عن ما تقوم به كتابة الدولة المكلفة بالبيئة فيما يخص تنفيذ المخطط الذي سطرته من أجل العناية ببلادنا وبإيجاز هذا المخطط يمكن أن نلخصه في ثلاث محاور:

المحور الرئيسي هو دعم الترسانة القانونية ووضع أجهزة التتبع والمراقبة مع تنسيق العمل البيئي.

المحور الثاني هو دعم آليات التمويل وآليات التواصل وآليات الشراكة وآليات التربية البيئية.

المحور الثالث وهو العناية بالبيئة بمعالجة النفايات بشتى أنواعها وأشكالها مع المحافظة على التنوع البيولوجي ومحاربة التصحر والعناية بالساحل هذه هي الخطوط العريضة لمخطط العمل البيئي لكتابة الدولة المكلفة بالبيئة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

بالنسبة للمشاريع النموذجية التي تقوم بها كتابة الدولة المكلفة بالبيئة فهي في طور الإنجاز وطريقة إنجازها تسير على أحسن ما يرام. ففيما يخص مشروع

الدراسة التي نجريها حول تدبير المقالع بولاية الرباط سلا الدراسة في طور الإنجاز وتسير على أحسن الوجوه وسيتم نشر الدراسة لما ستنتهي. هناك مشروع دراسة أخرى بجهة الغرب الشراردة نفس الشيء حول المقالع.

فيما يخص المراكب الخزفي بالولجة عندنا مشروع يهم بصفة عامة تلوث الهواء. فهذا المشروع النموذجي في سلا فعلا بدأنا فيه ونحن حاليا في طور البحث عن التمويل ويمكن أن أقول بأننا نحن على وشك الوصول إلى أحسن السبل من أجل مساعدة هؤلاء الصناع التقليديين من أجل التمكن من الاستغناء عن الأفرنة التقليدية التي تحدث تلوث كبيرا بالمنطقة ككل وهذا المشروع سوف إن شاء الله وتعالى سوف نعمل على توسيعه إلى باقي المناطق بالمغرب من مراكش، فاس، آسفي وهذا بالعمل دائما مع الوزارة الوصية وكافة المتدخلين.

يمكن أن أقول فقط أن المشاريع النموذجية هي الوسيلة الوحيدة التي تمتلكها كتابة الدولة المكلفة بالبيئة لكي تتدخل مباشرة ونحن نعمل كل ما في وسعنا وكل ما في جهدنا من أجل التنسيق مع كامل الأطراف من أجل الوصول إلى النتائج المرضية حتى نستطيع أن نكون عند حسن ظن صاحب الجلالة فيما يخص وضع الأسس الرئيسية والأساسية من أجل التنمية المستدامة ببلادنا.

عندي دقيقتين من بعد آخذها الآن الله يجازيك السيد الرئيس إذا سمحت.. فيما يخص تساؤل السيد المستشار المحترم عن آليات التمويل، آليات التمويل عندنا الميزانية لوحدها ديال الدولة لا يمكن لها أن تحارب الإكراهات البيئية فنحن غادي نعملو وكنعملو كل ما في وسعنا من أجل إخراج الصندوق الوطني للبيئة إلى الوجود. نحن نعمل على دعم إمكانيات وأداء صندوق محاربة التلوث الصناعي. هذا الصندوق موجود فيه حاليا 170 مليون درهم فأنا أتساءل المقاولة نحن نقول لها الإمكانيات كاينة باش نعاونو المقاولة من أجل التأهيل ل 2012 لكن أظن أن المقاولة تيجيب لها 2012 مازال بعيدة، راه قريب راه غدا. فاللي بغيت نقول حنا كنديرو مجهودنا فيما يخص توفير الآليات المادية والنتائج مرضية جدا في هذا الاتجاه.

بقيت التمثيلية الجهوية وصلنا أخيرا إلى النتيجة التالية بالتنسيق مع السيد وزير إعادة التراب الوطني والماء والبيئة إلى إصدار دورية للمفتشيات الجهوية من أجل تمثيل مصالح كتابة الدولة المكلفة بالبيئة على المستوى الجهوي.على اعتبار أنه كتابة الدولة ما عندهاش مصالح خارجية، فقلنا ما دامت المفتشية الجهوية كاينة فنحاولو نستفيد منها وهاذ العملية بالله بدينا فيها وأتمنى أنه غادي نوصلو لنتائج مرضية.

فيما يخص التنسيق كثرة المتدخلين أنا كنشوفها مسألة إيجابية جدا ولكن خص التنسيق والمسؤولية وهاذ الشي اللي حنا كنقومو به والحمد لله كنلقاو آذان صاغية وبصراحة آنا متفائل جدا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، تعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي :

شكرا السيد الرئيس،

معالي الوزير المحترم،

سمعنا ما فيه الكفاية-لكن مع كل أسف تدخلي اللي بغيت نسمع منكم ما سمعتوش هو أننا نمشيو للولجة. في السنة الماضية كنتم معنا فيها ربما على الفرارن اللي غادي يبداو يخدموا بالغاز أو إذا ما كنتوش أنتم كاين اللي كينوب عليكم، الفرارن ديال الغاز باش هاذوك الصناع التقليديين في الولجة ما غاديش يبقاو يطيبوا بالفرشي وذاك الدخاخن تتذكرو معالي الوزير. لما جينا نشوفو الميزانية اللي غادي تكون ديال هاذوك الفرارن ديال الغاز من ذيك الشركة ديال كندا جبرنا أن الصوانر اللي غادي تخسر على الغاز ما غادي يصوروهاش ذوك الصناع والصانعات يعني المصاريف أكثر من المداخيل. اسمح معالي الوزير هاذ الشي كلو واضح لأنه ما كاينة حتى شي حاجة اللي مخبعة. --

حنا تتدافعو على البيئة بغينا البيئة تكون إن شاء الله الرحمن الرحيم لأن الولجة تلعب دور مهم فيها السواح الأجانب كلهم تيمشيو لتماك وكلهم تيشوفوا ذاك الصناعة التقليدية. ما بغيناش نشوفو ذاك الدخاخن ما بغيناش نشوفو ذاك البيئة يشموا ذاك الهواء اللي هو ناقص.

نمشيو لوسط المدينة يعني وسط مدينة سلا وأنا لا أتكلم على مدينة سلا فقط أنا أتكلم على الصعيد الوطني وبالخصوص الجديدة، آسفي، كيف يعقل أن معمل الفرشي اللي كيشتغل بالليل وبالنهار، بغيت نقول لك معالي الوزير السكان اللي دايرين به ولا يخفى عليكم أن تابريكت هي وسط المدينة العمدة أن الناس كلها اللي.. زوار ذاك المعمل جاء وسط منهم وذاك الفرشي

اللي تيخرج بالليل وبالنهار أولادهم كلهم في المستشفى يمكن لكم تبحثوا في مستشفى مولاي يوسف وتعرفوا الملفات اللي كاينين تماك أكثرية مرضى الرئة من ذاك السكان اللي ساكنين في تابريكت ولحد الآن مخصر الجو هذاك المعمل والبيئة وما عرفتش علاش ما بغاش يتحيد هذاك المعمل، مع أنه حكم عليه بالإفراغ والتنفيذ إلى يومنا هذا لم ينفذ. أتمنى معالي وزير العدل يكون يسمعني.

اسمحوا لي السيد الرئيس لأن هذا مهم جدا، نعطيكم أنا بيئة الغابات ولو أن هذا شغل الفلاحة وشغل وزير الفلاحة أن من القنيطرة، سيدي يحيى، سيدي سليمان، سيدي قاسم، فين هي البيئة اللي كنا كنشوفو وذاك الغابات وذاك الشجر وذاك الهواء الطيب والسواح يدخلوا يدوزوا السبت والأحد ونهاية الأسبوع ديالهم تماك.. معالي الوزير يعني الإنسان اللي جالس تماك يخرج مريض بالضيقة لأنه ولى غير المرض وغير الدخاخن.

ماغاديش نزيد نطول معالي الوزير، اللي تنبغي نقول لكم تشتغلون تتديروا المجهود ديالكم ولكن البيئة خصها تدرس في القريب وخصها الاعتناء والله يعاونكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب باختصار السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس، بصراحة الشي اللي قال السيد المستشار المحترم أنا متفق معه إلا اللي قال أنه مصاريف الغاز تكلف غاليا. كل الدراسات ماشي غير الدراسات، الحساب وأنا اختصاصي في الميدان، فكل الدراسات وكل الحسابات اللي تداروا فاستعمال هذه الأفرنة أجدى بكثير بالنسبة للصناع من الأفرنة التقليدية على المستوى الاقتصادي قبل المستوى البيئي، فأنا يمكن لي أن أقول أنه الأغلفة المالية غير متوفرة ولكن قلت أنه أنا متفائل جدا لأنه تقريبا غادي نوصلو للحل وغادي نوصلو للحل إن شاء الله وتعالى، حيث يمكن لي أن أقول بأنه من هنا سنتين على المستوى الوطني هذه الأفران التقليدية غادي نلقاو لها حل بصفة نهائية إن شاء الله تعالى وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة موجه كذلك إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني المكلف بالبيئة حول أجرأة القوانين المتعلقة بالبيئة للمستشارين المحترمين السادة حسن زهير، عبد العزيز القريعة، إدريس الراضي، أحمد التويزي، ومحمد الشاقعي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

الكلمة للأستاذ حسن زهير، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد،

سيدي الرئيس المحترم،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

سيدي الوزير المحترم،

لقد سبق للبرلمان أن صادق بمجلسيه في دورة أكتوبر 2002 على قوانين بالغة الأهمية تعنى بكل جوانب المحافظة على البيئة بصفتها عنصر هام له تأثيرات مباشرة على حياة المواطن المغربي ويشرفنا في الحقيقة السيد كاتب الدولة أن تكون هذه القوانين في أصلها مقترحات قوانين تقدم بها الاتحاد الدستوري، هذا طبعا بمساهمة كل من الحكومة ومكونات البرلمان في الصيغة النهائية.

على كل حال فنحن نعتبر أن لنا ارتباطا مزدوجا لهذه القوانين من حيث أننا نرى فيها قوانين قادرة على تخفيف معاناة المواطن من التلوث البيئي وما يحمله هذا الأخير في طياته من عواقب وخيمة على صحة وحياة المواطنين من جهة أخرى من حيث أنه عمل جاد ساهمنا في إنتاجه كبرلمانيين ومشرعين وبالتالي فنحن لسنا مستعدين ولن نقبل أبدا أن تصبح هذه القوانين مجرد حبر على ورق دون أي تفعيل أو تطبيق.

من أجل هذا كله نود منكم السيد كاتب الدولة أن تخبرونا عن ما قامت به مصالحكم من أجل أجرأة هذه النصوص الهامة والمستعجلة ولماذا لم تقوموا بأية حملة إعلامية للتعريف بأهم المقتضيات التي جاءت بها هذه القوانين وهل لكم أية أجندة زمنية لمراحل التطبيق الكلي لمقتضيات القوانين المتعلقة بالبيئة؟

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكركم على تساؤلكم حول أجرأة القوانين البيئية على اعتبار أنه فعلا المغرب صار يتوفر اليوم على ترسانة قانونية بكل معنى الكلمة تهم البيئة وهاذ الشي ما كانش من قبل وهذه المسألة أساسية اللي كتخلي مكانة المغرب معززة مكرمة أمام دول العالم هذه مسألة أساسية ومهمة جدا.

ثانيا كتخلينا فعلا نقولو على أنفسنا أنه فعلا المغرب غادي يبدأ مباشرة سياسة واقعية وعملية من أجل محاربة التلوث ومن أجل المحافظة على البيئة بصفة عامة إلا أنه هذه القوانين الإطارية هي قوانين إطارية في حاجة ماسة إلى مراسيم تطبيقية. فتساؤلكم السيد المستشار المحترم أنا يثلج صدري على اعتبار أنني أشعر بكونكم تمثلون الشعب المغربي، أشعر بأن الشعب المغربي يهتم فعلا بالبيئة كما يهتم بالصحة والطب والنقل والتعليم هذه مسألة أساسية.

أقول جوابا على سؤالكم كتابة الدولة المكلفة بالبيئة أعدت لحد الآن المرسوم التطبيقي لقانون دراسة التأثيرات على البيئة، أعدت كذلك مرسوم تطبيق القانون المتعلق بمحاربة تلوث الهواء، بل تمت المصادقة حول مرسوم تطبيق المخطط الاستعجالي لمكافحة التلوث البحري، هذا داز.

تعد حاليا مجموعة المراسيم التطبيقية لقانون حماية واستصلاح البيئة ولكن بالنسبة للأجندة، ما يمكن أن نعطي أجندة كاملة على اعتبار أنه هذه القوانين، قوانين إطارية، نحن سنكون في حاجة إلى استصدار مراسيم ومراسيم حسب ما هو مطلوب منا وحسب المشاكل التي سنجدها على مستوى التطبيق.

إنما أقول فقط بأن المراسيم التطبيقية التي سوف نعمل على استخراجها في الحال هي هذه المراسيم التي قلت، إضافة إلى المرسوم المتعلق بالنفايات السائلة التابع لقانون 95-10 لأنه حتى هو أساسي وكذلك نحن نعمل كل ما في وسعنا من أجل استصدار القانون المتعلق بمعالجة النفايات الصلبة هذا القانون أساسي جدا فنحن في المراحل الأخيرة قبل تقديمه إلى مجلس الحكومة وسيعرض من بعد على مجلسكم الموقر ونتمنى أن تكونوا في جانبا لأنه فعلا هذا المشروع مشروع أساسي من أجل معالجة النفايات الصلبة بصفة عامة.

عندنا كذلك تهيئ المخطط الوطني الاستعجالي لمحاربة التلوث الصناعي، هذا المخطط نحن نعده بتكليف من السيد الوزير الأول وبتنسيق مع كامل الأطراف وهذا المخطط سيحتاج إلى غلاف مالي بمقدار 128 مليون درهم نحن بصدد دراسة إمكانية إيجاد هذا المبلغ.

ثم هناك في الأخير السيد الرئيس تهيئ المخطط الوطني لمراقبة جودة الهواء خاصة على مستوى الدار البيضاء وعلى مستوى المغرب ككل، هذا المخطط تقوم كذلك تقوم كتابة الدولة المكلفة بالبيئة بالتنسيق في عملها مع كل الأطراف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد كاتب الدولة، الكلمة للأستاذ عبد العزيز القريعة للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، فنحن بدورنا نتمنى باش هاذ المراسيم وهذا القانون يرى النور في القريب ويتم تطبيقه لأنه إذا كنا نتمنى باش نوصلو لعشرة مليون سائح في أفق 2010 فأظن لا يشرف المغرب والسائح اللي يقبط القطار، فأظن. إذا قبط السائح القطار من فاس إلى مراكش فتنظن على جنبات القطار فهناك مزبلات قائمة الذات فلا أتكلم على المزبلات اللي كاينين في ضواحي المدن، ففي سيدي يحيا مثلا كاين في مزبلة في ضاحية المدينة اللي جات في وسط الغابة ديال سيدي يحيى زائد على النفايات ديال معمل السيليلوز اللي تيرميها وسط الغابة في مخرج مدينة القنيطرة في مخرج المناصرة فهناك مزبلة. فنتمنى باش هاذ القانون يرى النور.

و كذلك إذا تكلمنا على بعض الأودية اللي أصبحت ملوثة بشكل فظيع فأظن أنه إذا رأى هذا القانون النور تتمناو باش يطبق وتكون أجرأة سريعة باش نحميو بلادنا من هاذ الآفة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالبيئة:

بإيجاز وبصراحة إذا جيت نتكلم أن على موضوع البيئة ربما غادي نبكيكم أنا عارف الوضع البيئي أكثر

منكم مع كامل التواضع، غير الإشكالية فين كاينة الواحد خصو يكون موضوعي، يعني أشنو هي الإمكانيات اللي عندنا ؟ أشنو هي السبل اللي خصنا نتخذها باش فعلا نعالجو المشاكل ديالنا وما نشوفوش بعيد بزاف، لا، الواحد يشوف قد الإمكانيات ديالو.

أقول بالنسبة للنفايات الصلبة أنا متفائل وأعطيت هنا وعدا الأسبوع الفارط أو قبل 15 يوما باش غادي نديرو يوم وطني بمشاركة كافة الأطراف باش نقدمو لكم بالضبط التصور ديالنا باش نكونو عمليين وأنتظر الشيء الكثير منكم لأنه مجلس المستشارين عندكم علاقة مباشرة بتسيير الشأن المحلي.

فأنا متفائل إذا توفرت النية الصادقة المغرب يمكن له يتغلف على المشاكل اللي مطروحة حاليا واللي كلنا كنشكيو منها، إذا لم تتوفر النية الصادقة ما نوصلو لوالو وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن باسمكم جميعا أشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وأعلن السيدة المستشارة، السادة المستشارين المحترمين عن اختتام هذه الجلسة المتعلقة بالأسئلة الشفوية.